او جار بخلاف رواية البخاري فانه لا شك فيهما ولفظ مسلم
والذي نفسي بيده لا يؤمن عبد حتى يحب لاخيه أو قال لجاره
ما يحب لنفسه ولفظ احمد لا يبلغ عبد حقيقة الايمان
حتى يحب للناس من الخير وهو مبين لمعنى حديث الصحيحين
وان المراد بنفي الايمان نفي بلوغ حقيقته ونهايته فانه
كثيرا ما ينفي لانتفاء بعض اركانه وواجباته كنفيه عن الزاني
والسارق وشارب الخمر في الحديث المشهور وذهب جمع
من السلف الى ان ارتكب الكبيرة يسمى مؤمنا ناقص
الايمان واخرون الى انه يقال مسلم لا مؤمن قيل وهو
المختار ومقصود هذا الحديث كما علم مما قررناه في معنى
ايتلاف قلوب الناس وانتظام احوالهم وهذا هو فائدة
الاسلام الكبرى التي اوصى الله تعالى بها بقوله واعتصموا
بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وايضاحه ان كل احد من الناس
اذا احب لاخيهم ان يكونوا مثله في الخير احسن اليهم
وامسك اذاه عنهم فيحبونه فتسري بذلك المحبة بين الناس
فيسري الخير بينهم ويرتفع الشر فتنتظم امورهم وتصلح احوالهم
وتكون احوالهم على غاية السداد ونهاية
الاستقامة وهذا هو غاية المقصود من التكاليف الشرعية
والاعمال البدنية والقلبية وهذا كله انما يتولد من كمال
سلامة الصدور من الغل والحسد فان الحسد يقتضي
ان يكره الحاسد ان يفوقه احد في الخير وليس به فيه لانه
يجب ان يتمنى على الناس بمقتضى ايمانه والايمان يقتضي
ان يشاركهم كلهم في ما اعطى من الخير من غير ان ينقص

عليه

عليه شيء نعم ورد انه لا حرج على من كره الا يتاثر
بالجمال فروى احمد والحاكم وصححه ان مالك بن مرارة
الرهاوي قال يا رسول الله قد رأيت من الجمال ما ترى فما احب
احدا من الناس ان يفضلني بشراك نعل فما فوقهما اليس ذلك
هو البغي فقال لا ليس ذلك بالبغي ولكن البغي من بطر
الحق وغمط الناس وقال سفه الحق ومن كمال الايمان تمني مثل فضائل الاخ
التي فاقه فيها غيره كما دلت عليه الاحاديث الشهيرة واما قوله
تعالى ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض فهو نهي
عن الحسد وهو تمني انتقال نعمة الغير اليه وما مر عن الفضيل
مما يقتضي ان الاكمل محبة ان يكون الناس فوقه انما هو من جهة
ان هذا هو اكمل درجات النصيحة والا فالمأمور به شرعا
انما هو محبة ان يكون مثله ومع هذا فاذا فاقه احد في فضيلة
دينية اجتهد في لحاقه وحزن على تقصيره لا حسدا بل
تنافسة وغبطة ليزداد بذلك الاجتهاد في طلب الفضائل
والازدياد منها والنظر لنفسه بعين البغض وينبغي
على هذا ان يجب للمؤمن ان يكونوا خيرا منه فانه لا يرضى لهم
ان يكونوا

الحديث الرابع عشر

عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يحل اي لا يجوز فالا ما في وجوب
القتل باحدى الثلاث الاتية لان الجائز يصدق بالواجب
دم اصله دمي ابدلت الياء تاء دم امرء يقال فيه ايضا مرء وهو
للذكر وخص بالذكر هنا هنا وفيما نقل ثم لشرفه واصالته
وغلبة دوران الاحكام عليه والا فالانثى كذلك من حيث

مولد شراكين نعلها فوقها
هو مثل في القلة

الحكم

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)